له الطلب محذوفًا نسيًا منسيًا فيكون منزلا منزلة اللازم اي
ولم يكن مني طلب وسعي بل كنت اطمان واستعر لوحدان الفليل
الكافي كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط
قوله مفعول ما اي الفعل الذي لم يسم اي لم يذكر فاعله كل مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل
الى فعل ونظيره مما يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ويفعل ونظيره مما
يضم اوله ويفتح ما قبل اخره لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي
وذي الزيادة ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث
من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب
علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث
مفاعيل اعلمت ۞ فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير
متصرف نحو عندك او جارًا او مجرورًا او جملة فلا كلام في امتناع
قيامها مقام الفاعل والمعمول مفعوا من قيام ثاني مفعولي علمت
سواكان احد الثلاثة ام لا
مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى الفاعل المفعول
الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة
مسندًا او مسندًا اليه فلا يجوز ونظر الرضي رحمه الله تعليلهم
وخالفهم فيما قالوا على تفصيل مبسوط في شرحه ۞ ثم قال
في اخر كلامه هذا مع انه لا شك مع هذا كله ان قيام الاول
في علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد
الفاعل بلا فصل والجار والمجرور احق بصفته واما في اعلمت
فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثاني والثالث لانه عالم
وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا لبس
مع لزوم مرتكره نحو اعلمك زيد اباك والمفعول له والمفعول
معه كذلك اي لا يقعان موقع الفاعل لان النايب منابه

معنى غير متصرف هو الذي لا يكون الا منصوبًا بتقدير في او مجرورًا بمن ...

ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث
المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا
شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من
زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى منه من مفعول
به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر واما
المفعول له فنقول اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم
يقوم المفعول له مقام الفاعل واما لم يقع المفعول معه مقامه
اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب وكذلك التمييز و
المستثنى ليسا من ضرورياته واما الحال وان كانت من ضروريات
الفعل لكن قلت مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل
الذي لا بد لكل فعل منه واذا وجد المفعول به تعين له اي
للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به
بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين
اما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام
المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب تقول ضرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا انما قال شديدا لانه
يشترط في المفعول المطلق القايم مقام الفاعل ان لا يكون
لمجرد التوكيد اذ النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة
ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معا
كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته
على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب به او الضرب
الفلاني في داره فيتعين زيد للنيابة عن الفاعل فان لم
يكن المفعول به فالجميع سوي عند الاكثرين قال الرضي
والاولى ان يقال كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره

Copyright © King Saud University